بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة ام القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المخطوطة

وقف

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي كشف غواشي الاوهام عن حواشي مطالع الافهام
وفضل العلماء من جنس العقلاء باصناف الكرم انواع الالهام والصلوة
والسلام على نبينا المخصوص بفواضل الافاضة وفواضل الانعام وعلى آله
واصحابه الفائزين بحدود الافادة ورسوم الاحكام لما ركبت غارب الاغتراب
في مبادي الشباب بتحصيل الحكم وتكميل النعم استقصيت كل كامل يشار اليه
ببنان التعظيم واستقريت كل بلد اشتهر بكونه محل التعلم والتعليم فجعلت
ذهني مستعدا للاستفادة من اهل الكمال واخذت العلوم العقلية والنقلية
من افواه الرجال ورسمت في اوراقي ما كثر مما خطر بالبال فوجدت اكثرها قد حلي
بعقود لالي ابكار الامثال ثم بعد التحصيل والتدريس في ديار خراسان
عزمت على الرجوع الى الاوطان فان الغريب وان كان عزيزا حزين لمفارقة
الاخوان فرايت ان احرر حاشية على حواشي شرح المطالع واهديها
الى عتبة الذي مجمع الخيرات ومنبع المنافع اعني عتبة السلطان الكامل العادل
الخاقان الفاضل العاقل مولى ملوك المشارق والمغارب معاذ الاباعد
وملاذ الاقارب المجاهد في سبيل الله بسيفه وسنانه المساعد في حماية
الاسلام بقلبه ولسانه الذي كانت امات جلاله على صحائف العلى مكتوبة
وصارت رايات ايالته في مضمار الشجاعة منصوبة الموصوف بالمعارف
الفاخرة والعلوم الزاخرة الموصوف بكل ما يعد كمالا في الدنيا والاخرة
رافع لواء الاسلام باياديه قامع معارضي الدين واعاديه حامي عباد الله
في ارضه ناظم مصالح العالم طوله وعرضه السلطان بن السلطان بن السلطان

السلطان سلطان يعقوب بهادر خان بن سلطان حسن بن مراد خان خلد الله سبحانه و
سلطانه واقام على العالمين برهانه وارجو من لطفه العميم وجوده الجسيم
ان يلتفت اليها بعين العناية والافضال فانه نهاية المقاصد وغاية الامال
ومن الله العاثرين بحبل الافلاح ان يستروا عليها بالذيل بعناية الاصلاح
وهو الغفور الرحيم وستار العيوب وبيده القبض والبسط ومفاتيح القلوب
قوله الفياض الوهاب لما اريد بلفظ الفياض ههنا معنى الوهاب وكان
اللفظ الظاهر من الاول في افادة ذلك المعنى فسر الاول بالثاني كما هو المتعارف
في التعريفات اللفظية ثم اشار بقوله من فاض الماء فيضانا الى ان الفياض منقول
لهذا المعنى المذكور من هذا المعنى اللغوي دفعا لما توهم من ان المعنى المذكور للفياض
هو المعنى اللغوي الحقيقي له فان ذلك المعنى هو المتبادر من هذا التفسير كما لا يخفى ثم
قال مكان الوهاب ماء زاد ليه ايماء الى وجه المناسبة المصحح للنقل لكن لا يخفى
ان المشبه به هو مجموع الماء المتكثر السايل بعضه عن جوانب الوادي لا البعض
السايل عن جوانبه فالاظهر ان يعتبر عنه بماء متكثر في الوادي سيال منه الى الجوانب
لا بماء كثير لان المتبادر منه ذلك البعض **قوله** او هو وصف له بنعت مواهبه
وقد اشتهر لهذا الكلام توجيهان احدهما وهو الظاهر من السياق ان يكون معطوفا
على قوله الفياض الوهاب بحسب المعنى اي الفياض وصف لله تعالى بكمال ذاته او بكون
وصفه بكمال مواهبه اما الاول فبان شبه المتعدي بالفيض اللازم في المبدع و
في الكثرة او في التجاوز من شيء الى آخر ثم شبه الوهاب بالفياض واطلق الفياض
واريد به الوهاب على ما هو الطريقة في الاستعارة التبعية المصرحة فان
الاستعارة في المشتقات انما تجري بعد جريانها في المأخذ فيكون النقل بغير واسطة
ويكون الفياض متعديا بمعنى فاعل الى مفعوله اضافة معنوية مفيدة للتعريف لكونه بمعنى الاستمرار

فصح وقوعه صفة لله تعالى واما الثاني فبان يكون الفياض وصفا نحو يا الله تعالى في اللفظ
مع كونه وصفا لمواهبه في الواقع مثل مررت برجل حسن الوجه فلا يرد ما قيل
من ان الفياض ليس وصفا لله تعالى لا حقيقة ولا ادعاء فيكون الفياض لازما
مستعملا في معناه اللغوي الحقيقي بان يكون المجاز في الاسناد مضافا الى فاعله اضافة
معنوية مفيدة للتعريف لكونه بمعنى الاستمرار فعلى هذا الوجه يكون قوله بمواهبه راجعا الى
الفياض وضميره ومواهبه الى الله تعالى وثاني الوجهين ان يكون معطوفا على قوله مكان
الوهاب ما الخ فيكون اشارة الى وجه آخر لصحة نقل الفياض الى الوهاب فيكون قوله
مكان الوهاب ما الخ اشارة الى وجه النقل بغير واسطة بالاستعارة التصريحية
التبعية كما عرفت وقوله او هو وصف له الخ اشارة الى النقل بواسطة بان نقل
الفياض اولا الى المواهب والعطايا بجامع النفع او الكثرة او التفرق الى الجوانب
ثم نقل عنها الى واهبها مجازا مرسلا لعلاقة سببها عن المشابهة وح يكون الفياض
مسندا مضافا الى مفعوله كسائر الصفات المذكورة في العلل السابقة اضافة معنوية
مفيدة للتعريف لكونه بمعنى الاستمرار ويكون ضميره ومواهبه راجعا الى الوهاب
ومعنى كون الفياض وصفا للوهاب بعد مواهبه هو كونه اسما له بواسطة كونه
اسما لمواهبه فذكر النعت واريد به الاسم مجازا اطلاق اللازم على الملزوم لانه لازم
اسمه بل منه نعت ثم في كل من التوجيهين ابحاث اما في الاول فمن وجوه ثلثة الاول
انه يفوت الملائمة المهتم بها بين الفقرات الاربع في التعدية والثاني انه يفوت حسن اسلوب
التخصيص بعد التعميم بقوله ملهم حقائق المعارف وما قيل من ان الملائمة وحسن الاسلوب
ليس امرا مهتما به ليس بملتفت اليه والثالث انه لا ينبغي كلمة ما في قوله على قياس ما عرفت
على عمومها اذ لا يتيسر حمل الفياض في قولهم المبدأ الفياض وصفا للمبدأ بحال متعلقه
لا من قبيل حسن جايلة الوشاح الا ان يتكلف بان التقدير المبدأ الفياض العطايا والمواهب

والمواهب على ان اللام في الفياض عوض عن المضاف اليه ولا من قبيل الاسلوب
الحكيم بان يكون المجاز في الاسناد الا ان يتكلف فيه ايضا بان التقدير المبدأ الفياض
عطاياه وقد يجاب عنه بان الارتكاب على عدم بقائها على عمومها والرابع انه لا يلائم
قوله قدس سره بعيد هذا حصر الذكر وقد يجاب عنه ايضا بانه يجوز ان يكون ناظرا
الى الشق الاول من الترديد فقط ولا يخفى ضعفه والخامس انه لا يناسبه الحاشية
المنقولة عنه قدس سره في هذا المقام وهي ان الفياض منقول الى معنى الوهاب
اما بغير واسطة او بواسطة اذ لا يوجد على هذا الوجه الا النقل بغير واسطة في الاستعارة
التبعية كما وقع عليها الاشارة وقد يتكلف بان تقدير الكلام الفياض الوهاب
فكان الوهاب والمواهب ما الخ فيستعار الفياض للمواهب استعارة مصرحة اصلية
بان شبه المواهب والعطايا بالفياض في الكثرة والتفرق الى الجوانب فان المواهب
اعني الوجود الخاصة وما يتبعها من الكمالات تتفرق على الدوام من جانب الحضرة الاحدية
الى جانب الماهيات الممكنة القابلة لها كما ان الماء يتفرق من الوادي الى جوانبه فيكون
النقل بغير واسطة ثم نقل عنها الى واهبها مجازا مرسلا فيوجد النقل بالواسطة ايضا هذا
لكن لا يقبله الطبع السليم والعقل المستقيم قوله اذ ليس ذكر بعده العزيز العليم
وقد جعل بعض الافاضل الاستعارة التبعية المذكورة نقلا بالواسطة وبدل النقل
بغير واسطة بان يجعل الاستعارة اصلية ويجعل الفياض والوهاب من عداد الاسماء
الجامدة بان يلاحظ فيهما المشتق منه والنسبة المندرجان في مفهومهما ثم يعتبر
مفهومهما كما في اسد علي وفي الحروب نعامة ورد عليه بان الاعتبار المجرد غير
معتبر واما دلالة المقام عليه كما في المثال المذكور فمما لا خفاء فيه
كما لا يخفى على من له ادنى ممارسة في علم البيان فان النقل بالواسطة هو النقل بواسطة نقل اخر
لا النقل بواسطة شيء مطلقا واما في التوجيه الثاني فمن وجهين الاول ان عبارة النقل

انما ينظر في المعنى المصطلح عليه لا في المعنى المجازي الذي هو الاسم لعدم القرينة الدالة
عليه ههنا وقال ان ارجاع الضمير هو الى الفياض وضميره ومواهبه الى الوهاب
تعسف بعيد يعرفه اولو الالباب وترد على كلا الوجهين معا ان استعمال اللازم
للمتعدي غير مناسب لكن الامر فيه هين وترد ايضا انه يشترط في الاستعارة
ان يكون وجه الشبه في المشبه به اتم واقوى والامر ههنا بالعكس والجواب
انه يكفي فيها ان يكون وجه الشبه في المشبه به اعرف واظهر كما صرح به قدس سره
في شرح المفتاح ولا شك ان فيض الماء وكثرته وتجاوزه الى الغير لكونه محسوسا اعرف
الموافق والمعاند به اعرف واورد ايضا ان الفياض ههنا وصف فيكون المراد منه
المفهوم ولا يعتد بشبه مفهوم الوهاب بمفهومه واجيب بناء الاستعارات التبعية
في الاسماء المشتقة التي صارت صفات واخبار على تشبيه الافراد بها اي بافرادها
لكنها باعتبار كونها افرادا للمفهوم منها وانت خبير بما في الجواب واورد ايضا ان الاستمرار
اما ثبوتي كمالك يوم التميز فيكون الاضافة باعتباره معنوية او تجددي بتعاقب الافراد
كجاعل الليل سكنا فيكون الاضافة لفظية ولا شك ان استمرار الفياض تجددي بتعاقب افراد
المواهب فيكون اضافته كعطفه غير مفيد للتعريف فلا يجوز كونه وصفا لله لو لازما كان
او متعديا ويمكن الجواب بان فيه استمرارا ثبوتيا ايضا باعتبار التقدير والوجود العلمي
المستمر ازلا وابدا واعترض عليه قدس سره ابقاء الفياض على معناه الاصلي بان يحمل المجاز في الاسناد
وشبه الذوارف بالماء الجاري اولى من جعله بمعنى الوهاب لان الاصل عدم النقل ولان
تحقق المبالغة في الاول من حيث الكثرة والدوام وفي الثاني من حيث الدوام فقط واجيب
بان الاصل عدم النقل اذا لم يكن هناك قراين واضحة وفوائد لطيفة وبان الازدواج
امر مهتم به حتى انهم يغيرون بناء الكلمة لرعاية السجع والازدواج واعترض عليه قدس سره
ايضا بان الفياض كما جاء لازما جاء متعديا فان الجوهري صرح بان الفياض الوهاب
فلا يحتاج الى التجوز واجيب بان كتب اللغة مشحونة بالمجاز فلا دليل على كونه متعديا

متعديا ولكن لا قطع بكونه لازما ههنا ايضا وترد عليه قدس سره ايضا انه يحتمل
ان يكون الفياض ههنا ماخوذا من معناه الاصطلاحي كالمبدا الفياض والفيض الاصطلاحي
لم قيل كيف يتصور دوام ايقاع الفعل الواحد من الفاعل واجيب بانه المراد ان الفاعل
يتصف بانه فاعله دائما ويدل على ارادة هذا المعنى حذف الضمير من يفعل وتنزيله
منزلة اللازم ويجوز ان يكون المراد انه يصدر عنه في كل زمان فرد آخر من ذلك الفعل
وقد حمل بعض الاعلام اطلاق الفيض في الاصطلاح على نفس الفعل بمعنى
الاثر وعلى دوام ذلك الاثر محض وما به عنه قدس سره لدلالة بقوله في حاشيته
هذا المقام ان اطلق الفيض على ايصال ذلك الاثر ودوامه فالفياض ههنا
على حقيقته ما مر وان اطلق على ذلك الاثر نفسه فهو بمعنى السيب وجعل الحصر
المستفاد من انما اضافيا بالنظر الى المعنى اللغوي وجوز ان يحمل انما للتاكيد
للتاكيد لا للحصر لان الحصر تاكيد على التاكيد على ما قيل فحينئذ ههنا لمجرد التاكيد وفيه
ان الحاشية لا تدل على ما ذكره لاحتمال ان يكون الترديد للشك في الاصطلاح
فلم يرد عليه ايضا ان اطلاق الفيض على الفعل المذكور ليس باصطلاح عرفي
فلا يقابله المعنى اللغوي فالاولى ان يحمل الحصر مضافا الى الفعل الغير الدائم او
المعلل بالاعراض والاعواض واعترض عليه ايضا بان ليس للحاشية اثر وجود عنه
قدس سره لو كان كلا المعنيين مفهوما من عبارة الاصل صريحا والتزاما وليس
كذلك فان المفهوم منها نفس الاثر فقط واجيب بان اطلاق الفيض على دوام
ذلك الاثر لا يحتاج الى البيان لاشتهاره جدا وانما احتاج الى البيان هو اطلاقه
على نفس الاثر فبينه وعلق الحاشية على المشهور والمبين ولكن في اشتهاره كلام
وجعل بعض الترديد المذكور للشك في الاصطلاح وحمل الحصر جمعا لما على ما هو
الظاهر من عباراتهم من انه فعل فاعل الفعل دائما وحمل الترديد سابقا على المحتمل من العبارة

ملده الحقيقة حصة من الحيوان كان من حيث انه مدرك للمجموع مستحضا له حرسا جمعا له ويرددى
ان الجسم المحسوس بكليته لو مدرك وهذا كل بوجه حرى اولا والثاني انه مدرك بوجه كلى او
يصدق على اجسام متعددة على سبيل البدل وهذا بوجه حرى لان الاحساس ادراك الحرى
المادى من حيث هو كذلك وما لاحساس لا يدرك الا الجرسات وجه حرى وبكل الصورة صوره
حرى فانه اشبه عندنا انها صورة اى حرى مامدرح هذا المقام فانه مما اشتبه على كثير من الا
عدام قوله ولعل يلزم حاصله انه اذا كان المعم الكلى بالنسبة اى الحرى يلزم ان لا يكون بعض
الخواص خاصة اولا يصدق عليها التعريف انما هو من العمم فاندفع ما قيل من انه ليس سوال
لان الناطق بالنسبة اى الماشى خارج عن المعم وافاده هذا ان اريد بالماشى اوان فالناطق اكثر
منها وقصدنا وان اريد مفهومه فالناطق لا يحمل عليه فكيف يكون خاصة له واجيب بان
المراد مفهومه ويحمل عليه الناطق بالحمل المتعارف وهو المعرف المقام قوله ولا ما هذا لما
هو الحق والثاني انه مستدرك فانه لما لم يكن جرسا للناطق يكون الناطق خاصة بها الا جزئية مع
وقد يدفع بانه كما نسبت اى هذه الى الجرسات كذلك نسبت الى ما فيه بكل الجرسات فان الضاحك
كما نسبت الى الانسان ويقال انه خاصة له كذلك نسبت الى زيد ويقال انه خاصة له الضاو انه
جرسانه عرنا بمع او الكلام على الكل المنسوب اليه حرى فمعنى الجرسية يكون في السوال قوله كما هو حرى من جرسه
ان الجرسانية المعارفة من زيد وعمر ولا الجرسانية العرفية المعارفة اى حصصه من هذا الناطق وذاك
الناطق قوله كما اروح جرسا والثاني انه قد يجد والانسان لعالما وقع موضوعا في القضيه ا
لموحة كلية او جزئية والمعضة احد الا ان فى عبارته قد سمى بنوع حراره او كل من موضوع للكل
عليه ويحمل ان يكون هذا المحمول قوله او يقال حصص الماشى اى الحصص الموجه للناطق لا
جميع حصصه وهو ظاهر قوله وكما هما شط اما الاول فلا سترانه وجه الحرى بدون كليه بعمومه واما
الكلى فلان حصص مفهوم الماشى وهو مفهوم الماشى المعبد بالتحوه لا يصدق عليها مفهوم الناطق حتى
يكون جرسانية انه يمكن ان يحمل عليها الناطق بالحمل المتعارف قوله بانه اما عنها فلا يلزم فى كونه الشئ

الى

الى نفسه ولا اجيب بان السوال ولا عبارى كان فان الشئ من حيث انه كلى او مستفاد من
من اللفظ معا بريله من حيث انه ما فيه من الماهية فى كلي ما يحمد يدفع السوال الثالث قوله
وما هذا الح وقع للدافع قوله يعلم اى لا يطلب منكر ولهذا علقه وذكر الا يسلم الا عنها
وقوله بل واقع اى يعتقد بانه كذلك فى الواقع فظهر معنى الترقى قوله واما اذا اعتبر معه واحد
الحدود عليه فى وجه الحس فى والعرض العام كما مر الا ان يراد باكو احدها من الحدود والمقسم
الى غيرنا قوله اما ان يعتبر الح والمراد بالاعتبار معهما ما يطابق عن الامر الحد والوحى واذا
تحقق الح هذا راجع الى توجيه ان الكلام السابق وبيان اندفاع الاسولة بحواله على وجه
التقصد وتعلم منه اندفاعها من كلامه ايضا لكن المناسب ان تعد منها قوله ولعالك
وتعد بالكلام على طبق كلام السابق ويبان اندفاع الاعتراضات على وجه التقصد وبين
ايهاما اى عبارته تدفع لم يتعرض عليه ويذكر ما هو الحق عنده قوله لان الحدود وليس من جرسانه
وهذا اط ان اريد بالحرى الحاص المطلق واما ان اريد به الموضوع للكلى فى القضيه الكلية
لان الحد ما وللحدود ويحمل عليه بالحمل المتعارف فى القضيه الكلية وكونه جرسا انه حد عمر
محمول لا لهذا فان الناطق من حيث انه حد ما فقط ليس بمحمول مع انه حرى اضافى على سبيل
لدرونه لا لظهر ان يقال فى جمل الدردند قوله وله كذا فاقول اولا ان ويكون الجواب بالالزام
على ما هو معتقده السائل قوله وقال اولا ويمكن ان يدفع اشارة الى ضعف الدفع ووجه
السوال لكن المراد بقوله لا يقال لا الحلو عن الاستغراب بالضعف قوله فاذا قيل ما زيد مثلا ان
ما هيته المنوعية والا فقط فمعناه سوال عن هذا الشخص فلا يطابقه الجواب بالانسان فقط
بل ما يزيد فى معرفة بكل الخصوصية فهم منه انه يجوز ان ادخال الناقص والرسم التام والناقص
مع انه لا يجوز ذلك بحسب الاصطلاح قوله لا ما اعتبار كونه معا برا لها ولا ما اعتبار انه يشبهها من
جميع الوجوه والا لصح الجواب بمثل الحدود والرادفة ولما كان التقصد منها مخصوص
الى كان مستغنى عنه فعلم منه ان من جملة الحديه والعلمه والشرط من كونه عين الماهيه المشروحه ا

المقصد وذكره في الجواب انما هو لعده الحصة الواسطة بينهما قال الشارح فلا بد ان يكون تمام مفهوم
بعضها او لا عده من تمام الماهية بناء على ما مر في جواب الاسولة من ان الاقسام المذكورة في القسم
الاول للمقول في جواب ما هو شرح مفهومه اي ماهية قبل العلم بوجودها او لتصوير حقيقته
اي ماهية بعد العلم بوجودها اذ المحور التعريف بالمفرد ولكن جمعه بما بعده الحد ايضا بان يقال
المراد بدخول الحد في ماهية المحدود ان يكون هو او كل جزء من اجزائه داخلا فيها فالمراد بالخارج
المقابل له ما لا يكون هو ولا شيء من اجزائه داخلا كما سيصرح به في التعريف قوله هذا المعنى اي اعراض
الشارح وما يرد عليه من الدفع الذي ذكرنا قال الشارح لا يقوم في ماهية فرد معناه الاصطلاحي
لا اللغوي والمناسبة في حمل لفظ الذاتي من معناه اللغوي الى الاصطلاحي في الاول اي في
الماهية وجهه هي النسبة الى الذات فعدل من الاعم الى الاخص واما في الثاني اي في ما ليس بوصف
فهي وجود النسبة في بعض افراده والاتيان بوجود في بعضها وهو الماهية وهذا القدر من المناسبة
يكفي في النقل كما ذكره قدس سره في نقل لفظ الجملة عن معناه اللغوي اي مطلق القصد الى ط
ما ها هنا وان كان هذا القدر من المناسبة لا يكفي في النقل فان مناسبة الحيوان المنوس للرجل
السني كيف يكفي في نقل لفظ الاسد عنه الى الانسان والحيوان والجسم بل الجوهر بل الشيء
قوله على وجه القصد دون التركيب … ان القصد اي وصف المعارية اما ان يعرض المنسوب
اليه اولا فان لم يعرض فهو الحد … وان اعرض فهذا الوصف خارج من العوارض فيما كان الماهية
في الذاتية قوله كونه والاجزاء الماهية المحصلة والمراد بالماهية المحصلة هنا النوع وان كان المراد
بها ما ليس الحد بالنسبة اي المحدود والاختصاص في الحد ظ واما في النوع بالنسبة الى
افراده فلا وقد ان الشهر بينهم واسطا ان خصائص النوع باعتبار انه عرض من الحد مكا
ويمكن ان يراد بها ما هو اعم من النوع والحد كما يشعر به قوله قدس سره وبحد ابنها قال
الشارح فيكون التعريف به حدا اي تاما فعد الحد التام احق بما بعد الكنه اذ يجوز ان يكون
الرسم معدا له وايضا الرسم الا مكرر معه … زياده والجواب ان هذا على تقدير كونه معولا

جواب

جواب ما هو كما صرح به قدس سره والرسم لا يعارضه هذا الكنه لجواز ان يكون ببعض الاجناس او
لحصول الحد بل ربما يتصور بوجه بالكنه فلا بد بعضه من ذلك ولا بد النوع حتى يعوم ذكر جنس
يكون تارة والاجزاء الماهية الخ والسلطان يقال فالجنس يكون تارة معولا في الجواب عن الماهية
المشتركة ولكون واقعا في طريق ما هو لان كونه والاجزاء الماهية المشتركة وجزء امر الدال
على الماهية المختصة اي ليس جزءا دون لفظ اللهم الا ان يقال المراد ان الجنس تارة يعرض دلالته
على الماهية ولازمه يعرض كونه واقعا في طريق ما هو قوله ومفهوم كونه جنسا مغاير لمفهوم كونه
جزءا والمقصد الا كونه معولا في جواب ما هو من حيث كونه جنسا ان تمام ماهية مشتركة وكونه واقعا في
طريق ما هو من حيث كونه جزءا ولا يعد … قوله
بل يكون ابدا اولا فان حصل الجنس فقد يكون واقعا في طريق ما هو من غير … اذا كان السؤال
عن الماهية المختصة الجنس وطلب تميز ما قال الشارح يكون فصلا لانه غير الماهية … المعقولات
الا بماهية كالممكن العام لا يكون جزءا مشتركا بعده … او لا مفهوم ساده وفي …
فقد اولا عرضي … وجودا ومفهوم لواد لا شاركه … ممكن ان يقال ان بعض افراد
المتساويين بيان بعض الاشياء مباين للممكن العام وجزء الممكن العام … على ذلك المباين يكون … ان
الخ يمكن ان يكون من الحركات في الجنس او الوجود وليس للممكن والا لكان … مشتركة وليس
الوجود مشتركا بينهما ايضا بل الوجود المطلق يساوي الممكن العام فلا … والكلام على الاعراض
ان يقال وان الماهية اما ان يكون ذاتيا للنوع مباينا لها او تمام المشترك بينها اولا يكون كذلك
فالاول يسمى جنسا والثاني فصلا سواء ميزها او لم يميز لكن ما ذكره بناء على ان العموم عرفوا الجنس بانه المقول
في جواب ما هو بحسب الشركة المحضة والفصل بانه المقول في جواب اي شيء هو عن الماهية في جوهرها …
وانه واحد جزء الماهية المحمول عليها قال الشارح … واما ان يكون النسبة اي الذا
تي كما في … ان يعتبر … الى ذاتي بان يكون المراد … قال الشارح فلا بد ان يكون بعضها
انه لا يلي ذلك بما ذكره لجواز ان يكون ذلك الجزء … ذلك النوع وايضا لجواز ان يوجد في ان …

ليس احد جزئيه امرا لازما ولا يكون شيء منهما جزء امر عام المشترك بينهما على هذا الكلام في الاجزاء

المعروفة بالحد قوله اسابع وما وليهما المشترك اى تمام مشترك متى لا يكون وراءه جزء

مشترك اصلا تم الكتاب

تم بعون الملك الوهاب

على يد محمد عبد الصمد

يوسف

في سنة ١٢٠٥

نهاية المخطوطة

END